# مجتمع المعرفة – قراءة في الماهية وأسس البناء-

# The knowledge society –reading the essence and the foundations of construction-

وردة برويس[1] ،

[1] جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة (الجزائر)، berouis.w@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/02/28 تاريخ القبول: 2022/06/05 تاريخ النشر: 2022/11/14

***الملخص:***

يهدف هذا المقال إلى التعرف على مجتمع المعرفة من ناحية المفهوم وتوضيح البناء الهيكلي والوظيفي له، وعرض أهم الأسس والشروط التي يجب أن يوليها مجتمعنا الأهمية البالغة لتحقيقه، وقد توصلنا إلى انه من اجل قيام مجتمع معرفة بمجتمعنا لا بد من إيجاد محيط اجتماعي وسياسي وثقافي يؤمن بالمعرفة ودورها في المجتمع، إضافة إلى ضرورة توافر نوع خاص من التعليم يتناسب والظروف الجديدة التي تستخدم فيها المعرفة، وأيضا تنمية الوعي الاجتماعي بضرورة مشاركة الأفراد في تحديد الاحتياجات بصورة واقعية.

**كلمات مفتاحية:** معرفة، مجتمع، مجتمع المعرفة، أسس، الشروط.

***Abstract:***

This article aims to get acquainted with the knowledge society in terms of the concept and to clarify its structural and functional structure, and to present the most important foundations and conditions that our mature society must give to achieve it. society, in addition to the necessity of providing a special type of education commensurate with the new conditions in which knowledge is used, as well as developing social awareness of the need for individuals to participate social awareness of the need for individuals to participate in defining realistic needs.

**Key words:** Knowledge, Society, Knowledge Society, The foundations, The conditions.

**المؤلف المرسل:** وردة برويس، **الإيميل:** berouis.w@mail.com

## 1. مقدمة:

إن سرعة التغيرات الحاصلة في مختلف المجالات تؤكد على الدور المتعاظم للعلم والتكنولوجيا في تطور المجتمعات، وتزداد هذه الأهمية مع دخول العالم عصر مجتمع المعرفة، أين كان الانتقال بطيئا من خلال التحول من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة بعد أن تتوافر على مقدمات ومقومات أساسية من اجل قيامه.

ونظرا لكون هذه المرحلة فرضت تحديات جديدة، وبالتالي وجب علينا بناء مجتمع المعرفة عن طريق التعرف عليه واستيعاب التوجهات الجديدة له، وبالتالي التأهل للدخول في فيه، وإعطاء تشخيص دقيق للقضايا الإستراتيجية الخاصة بمجتمعاتنا، إضافة إلى توفير مختلف الأساليب العصرية ومجابهتها بالطرق العلمية.

وعليه جاء هذا المقال كإضافة جديدة من اجل التجاوب مع المتطلبات الآنية للمجتمع ضمن مجتمع المعرفة، حيث سنسلط الضوء على الجانب المفاهيمي لهذا المجتمع، وأيضا سنتناول البناء الهيكلي والوظيفي له من خلال تبيين أهم أبعاده وأيضا أهم الشروط والأسس والوسائل التي يجب أن تتوفر من اجل قيام مجتمع معرفة، وقد تم الاعتماد على التراث النظري والأدبيات المتعلقة بهذا الموضوع. وعليه من اجل معالجة هذا الموضوع تم الانطلاق من التساؤل الرئيسي التالي:

- ماهي الأسس الفلسفية والبنائية والوظيفية لمجتمع المعرفة ؟

ويتفرع على هذا التساؤل الرئيسي، التساؤلين الفرعيين التاليين:

- ماهو المفهوم الفلسفي والعلمي لمجتمع المعرفة؟
- ماهي الجوانب الوظيفية والشروط البنائية لمجتمع المعرفة؟

## 2. أهداف الموضوع:

إن الهدف من هذا الموضوع هو الإجابة على التساؤل الرئيسي المتمثل في تحديد الأسس الفلسفية والبنائية والوظيفية لمجتمع المعرفة، وذلك من خلال الإجابة على التساؤلين الفرعيين التاليين:

- تحديد المفهوم الفلسفي والعلمي لمجتمع المعرفة.
- تحديد الجوانب البنائية والوظيفية لمجتمع المعرفة.

– تحديد أهم الأسس التي يجب أن يوليها مجتمعنا الأهمية البالغة للوصول الى تحقيق مجتمع المعرفة.

**3. أهمية الموضوع:**

تتجلى أهمية موضوع الدراسة من خلال الأهمية البالغة التي يحتلها مجتمع المعرفة في الوقت الحالي وباعتباره السمة المميزة للحقبة التاريخية الحالية من تاريخ الإنسانية، كون أن مجالات المعرفة جميعها مهمة وتقوم بأدوار أساسية في خدمة المجتمع، إضافة إلى أنها منحت الإنسان قدرات وإمكانيات إضافية للتحليل واستشراف المستقبل. ومن خلال تناولنا لهذا الموضوع سيتم توضيح مدى أهميته في مجتمعنا وضرورة العمل على مسايرته من خلال توفير الشروط والأسس الضرورية لقيام مجتمع معرفة.

**4.تحديد المفاهيم:**

**1.4 التحديد الفلسفي لمفهوم مجتمع المعرفة:**

تشكل الفلسفة لأي مجتمع المنظور الفكري الذي يقود المجتمع ويوجهه لتحقيق أهدافه من واقع رؤى وتوجهات التطورات التي تؤثر بشكل كبير على المجتمع وأفراده ومؤسساته. ولا يمكننا عزل الفلسفة عن المعرفة ضمن تاريخية التطور البشري، وذلك بسبب كون الفلسفة منذ بدايتها بحثت عن الماهيات المادية والمثالية المفارقة للعقل الإنساني، فقدمت المزيد من التوضيحات والتعارف حول ماهية المعرفة، ضمن مستويات ومظاهر متعددة وفقا لطبيعة هذه المدرسة الفلسفية أو تلك، أو وفقا لرؤية هذا الفيلسوف أو ذاك (المسعودي، دس، ص8). فالمجال الفلسفي يتناول المعرفة كلفظ له مدلول عام من حيث انه يشير إلى فعل المعرفة في حد ذاته والى ظاهرة المعرفة (علاقة الذات بالموضوع) والى النتيجة المستفادة، يتميز مدلوله من خلال معاني الملاحظة والفهم والتصور، ويتعارض مع الظن والتخمين والتقدير. والمعرفة هنا هي فعل الفكر الذي يطرح شيئا طرحا مشروعا ،وهي تمثيل موضوع فكري معين حقيقيا أو واقعيا بالعقل(كحلات، 2009، ص18).

سنعمل بداية على تحديد المصطلحات المتعلقة بمفهوم مجتمع المعرفة باعتباره مفهوما مركبا من كلمتين، وهما: مجتمع ومعرفة، وسنبدأ بتقديم أهم التعريفات المتعلقة بمفهوم المعرفة.

### 2.4 تعريف المعرفة:

وهنا نبدأ برأس السفسطائية **بروتوغوراس** الذي مثل المعرفة على أنها الإدراك المباشر للأشياء بواسطة الحواس.وهذا الإدراك يعطينا ظاهر الشيء وليس حقيقته الكاملة، أي الإدراك في لحظة معينة تمثل لحظة الحس والمشاهدة للأشياء. فأفلاطون يجعل المعرفة ذات أساس عقلي، أي أن العقل هو من يكتشف المعرفة وليس الواقع أو التجربة، وأن المعرفة الحقة لديه هي المعرفة المرتبطة بالفلسفة وموضوعها المعاني.وهذه الفلسفة تسمو بالرياضيات كعلم يستطيع أن يوصلنا إلى عالم المثل (المسعودي، دس، ص8). وقد حرص أفلاطون على إقامة نظام تعليمي تربوي صارم حدد من خلاله أصناف العلوم والمعارف الواجب تلقينها ذلك أنه إذا كان العلم هو غاية الدولة ومهمتها أن تفرضه ، فذلك لا يتحقق إلا عن طريق التعلم، وهذا التعلم لايمكنه أن يكون إلا بالتربية، والتربية بدورها لايمكن أن تترك للفرد حسب مزاجه بل يجب أن تعلوها إرادة الدولة وتنظيمها، لان الغاية لها هي الفضيلة والعلم هو تلك الفضيلة، لذلك فالمهمة لتحقيق تلك التربية والإرشاد تقع على كاهل الفلاسفة ولذلك يجب أن تكون الفلسفة الغاية الرئيسية للدولة، ذلك مع الأخذ بعين الاعتبار أن الحاكم الذي يحكم الدولة لابد وأن يكون فيلسوفا في نظر أفلاطون، وليس من العجيب أن يذهب إلى أن "المدينة الفاضلة إنما هي المدينة التي تتألف من أولئك الذين يعرفون فالمعرفة هي الأساس الأوحد للمدينة، فلامدينة إلا بالعلم" (زيد الخير، و محمد رياحي، 2018، ص102).

فمفهوم المعرفة في الفلسفة مفهوم شامل يتضمن أمورا كثيرة منها فعل المعرفة الذهني، الشيء المعروف، مضمون المعرفة وموضوع المعرفة،أي الإحاطة بكل جوانب المعرفة هذه النظرة تعكس آراء الفلاسفة محاولين وضع تفسيرا لها .فالفلسفة كانت دائما مهدا في احتواء المعرفة في الحقول الأخرى بما تفرضه التغيرات الحاصلة إلا أن جميعها لها امتداد فلسفي (كحلات، 2009، ص18).

ونجد في تعريف أخر بان المعرفة هي تلك الأفكار والمفاهيم التي تصل إليها كينونة معينة (فرد، مؤسسة، مجتمع) والتي تستخدم لاتخاذ سلوك فعال نحو تحقيق أهداف الكينونة ،وقد عرفها ياسر الصاوي رياضيا على أنها المعلومات المتفاعلة مع التكنولوجيا التي يزداد تأثيرها ازديادا كبيرا عند تقاسمها(زلماط، 2009، ص49).

ويرى كل من harris و henderson أن المعرفة احد العناصر الأساسية ضمن سلسلة متكاملة تبدأ بالإشارات Signals وتتدرج إلى البيانات Data ثم إلى المعلومات ثم المعرفة ثم إلى الحكمة.

"وعليه يمكن القول أن المعرفة:" هي تلك الإمكانات والخبرات الفردية والمؤسسية والمجتمعية الناشئة عن التفاعل الديناميكي بين العقل والعلم والفكر والبيانات والمعلومات والاتصالات والتكنولوجيا والمهارات الفردية والجمعية والمتأتية عن توظيف كل ذلك في العملية الإنتاجية من سلع وخدمات وأفكار ومعارف وفي إطار من التشابكات الأفقية والعمودية العميقة (بدران، 2014، ص3).

ويتحدد المظهر العلمي لكلمة **معرفة** من حيث أن المعرفة أصبحت ذات صفات محددة بشكل منهجي، من خلالها لاتتم صياغة الماضي والحاضر فحسب، بل يتم أيضا اكتشاف معالم المستقبل ومعرفة إمكانية النجاح والتقدم البشريين، في مختلف المجالات والعلوم فهذه الصفات يمكن تحديدها بالتراكمية والتنظيم، والبحث عن الأسباب، والشمولية واليقين والدقة والتجريد، فالتراكمية صبحت من سمات المعرفة العلمية من حيث إمكانية تطورها المتواصل، وانتقالها المستمر من شكل إلى آخر، ومن حالة إلى أخرى. وبالتالي يتكون عندنا عنصر الحركة الدائمة التي لايشوبها التوقف أو الثبات، والمعرفة التراكمية هي معرفة انتقالية من الأسفل إلى الأعلى، من الماضي إلى المستقبل، تمتلك فاعلية التأثير والسيطرة على الزمان البشري وتعانق المجهول بشكل لانهائي، فضلا عن عدم امتلاكها للمطلق وسيرورتها ضمن حافة الامتلاء المتواصل بشكل مستمر.

بينما يتحدد **المظهر الاجتماعي** لكلمة معرفة ضمن جاهزية التحليل والتعريف والوصف، من خلال مجموعة تصورات يبديها علماء الاجتماع عن المعرفة وطبيعة دورها وحركتها داخل المجتمع ف **كوندروسيه** يجعل المعرفة متشكلة على أساس التوافق التام بين

الواقع الاجتماعي والنسق المعرفي السائد، الأمر الذي يجعل عملية اكتساب الثقافة والمعرفة ذات صلة بالواقع الاجتماعي والنسق المعرفي السائد، بحيث تغدو جميع التطورات المعرفية ذات سلسلة متواصلة من التوافق وعدم الانفصال عن الواقع الاجتماعي والنسق المعرفي الجاهز، أما **أيميل دوركايم** فيعطي الأهمية للمعرفة وهي في حالة تزامنها مع البنية الاجتماعية المنتجة لها، التي هي بالتأكيد غير منفصلة عن مكان نشأتها وولادتها، أي أن **دوركايم** يجعل المعرفة مؤطرة زمانيا ومكانيا بالبنية الاجتماعية وماتنتج من معارف مطلقة أو نسبية وفقا لطبيعة هذه البنية الاجتماعية، وهذه الأخيرة خاضعة للتغيير مع تغيير الزمان والمكان والظروف والأحوال (المسعودي، دس، ص8).

### 3.4 تعريف المجتمع:

هناك الكثير من التعاريف التي قدمها علم الاجتماع حول كلمة مجتمع وفقا لطبيعة الاتجاهات الفكرية والعلمية التي توصل إليها علماء الاجتماع، ينظر إليه ماكس فيبر على بوصفه مركبا من العلاقات الإنسانية المتبادلة، تلك التي تميز السلوك الذي يتضمن معنى والذي يصدر عن مجموعة من الفاعلين، ويعرفه ستورزو من خلال كونه :مجموعة من الافراد يسعون نحو غاية مشتركة، ووعي جماعي وكيان جماعي يخضع لعملية زمنية تتجاوز حدود الحياة الفردية. كما يعرف المجتمع بأنه ذلك النسيج البشري الذي يكتسب التواصل من خلال مزدوجة الثبات والحركة، والضبط والحرية تلك التي من الممكن أن تكون طبيعية كحضور دائم لدى بعض المجتمعات وغير طبيعية من خلال وجود المجتمع ضمن حالة الضبط، أو حالة الانتقال أو الحركة الدائمة من شكل إلى آخر (المسعودي، دس، ص13).

وبعدما تناولنا تعريف كل من مصطلح المعرفة والمجتمع نصل الآن إلى تحديد مفهوم مجتمع المعرفة:

### 4.4 تعريف مجتمع المعرفة:

يعرف **باديولو Badilio** مجتمع المعرفة تماشيا مع دروكر من خلال كونه "مجتمع إنتاج واستهلاك وتوزيع المعارف والمهارات والممارسات المعرفية التي تسيطر عليها الجماعات الاجتماعية، اعتمادا على بحث الخدمات التقنية وتطويرها، مشكلة من خلال ذلك

جميع التجليات أو الانتصارات الفردية والجمعية ،الاقتصادية والاجتماعية" (المسعودي، دس، ص14).

ومن خلال هذا التعريف يتبين لنا خصائص مجتمع المعرفة تتضمن مجتمع الحركة والنشاط من خلال قدرته على الإنتاج والاستهلاك والتوزيع للمعارف والمهارات والخبرات المعرفية، بشكل يتضمن التغيير المتواصل والتطور المستمر .

بينما يعرف **عبد الله التركماني** مجتمع المعرفة :"بأنه ذلك المجتمع الذي يحسن استعمال المعرفة في تسيير أمره وفي اتخاذ القرارات السليمة والرشيدة، وكذلك هو ذلك المجتمع الذي ينتج المعلومة المعرفة لخلفيات وأبعاد الأمور بمختلف أنواعها، ليس في بلده فقط بل في أرجاء العالم كله".

نلاحظ أن هذا المفهوم يؤكد علي أن مجتمع المعرفة انطلق من الثورة العلمية المعرفية التقنية التي اعتمدت على العقل البشري وعلى ثورة الالكترونيات الدقيقة التي أدخلت عقلا وذاكرة على الآلات وحولتها من آلات جامدة إلى أداة تحاكي الإنسان في توليد المعلومات وتفوقه في اختزانها وتوصيفها بسرعة لا متناهية فالعقل البشري هو أساس مجتمع المعرفة لأنه يمثل طاقة متجددة لا تنضب وبما أن هذه الثورة تعتمد على العقل البشري فإنها لن تكون حكرا على الدول الغنية بل هي خيار مفتوح ومتاح للدول والشعوب كافة(صوفي عثمان،ومحمود عرفان،2007،ص192).

**5. تطور المجتمعات وصولا إلى مجتمع المعرفة:**

يعد مجتمع المعرفة مرحلة جديدة من مراحل التطور أعقبت المرحلة الصناعية ويطلق عليها **ألفين توفلر** السوسيولوجي الأمريكي (اسم الموجة الثالثة)، باعتبار ان البشرية قد عرفت في تاريخها حضارتين سابقتين هما موجة عصر الزراعة،وموجة عصر الصناعة وهاهي ذي اليوم تدخل عصر المعرفة.

فلقد تطورت المجتمعات الحديثة من الزراعة إلى الصناعة،فالصناعة غزيرة الإنتاج، إلى استخدام الروبوت، ووسائل الإنتاج الحديث، إلى مجتمعات المعرفة والمعلومات، ولقد ارتكز تقسيم تطور المجتمع البشري إلى مراحل على مجموعة من المعايير التي من أبرزها القاعدة الفكرية للتكنولوجيا:

– ففي أولى مراحل التطور **مرحلة المجتمع الزراعي** تشكلت القاعدة الفكرية التكنولوجية من حصيلة التجربة والخطأ ومن المهارات الحرفية المكتسبة.

– وفي ثاني مراحل التطور **مرحلة المجتمع الصناعي** تأسست القاعدة التكنولوجية على العلم بفروعه المختلفة.

– أما **المرحلة الثالثة** التي يحملها لنا المستقبل والتي بدأت بشائرها في الظهور وهي مرحلة مجتمع ما بعد الصناعة فإن قاعدتها الفكرية تقوم على نظرة للعلم بصفة خاصة، والمعرفة الإنسانية بصفة عامة،فهي نظرة تسعى لاكتشاف أوجه الشبه والتلاقي بين الفروع المختلفة للعلم لتخلص منها بالعموميات التي تربطها سويا وتشكل منها رؤية أكثر شمولا للواقع.

وكان من نتيجة المرحلة الثالثة ظهور مجتمع المعرفة،نتاجا لولادة تكامل ثورة المعلومات المركبة، إذ أصبح الانتقال من المعرفة العلمية إلى تطبيقاتها التكنولوجية أمرا أكثر سهولة بزمن أقل، وبمردودية اقتصادية أعلى من جهة، فضلا عن الاندماج بين تكنولوجيا معالجة المعلومات(الكومبيوتر وتطبيقاته)، وبين ثورة الاتصالات الرقمية وتطبيقاتها الشبكات والانترنت من جهة ثانية.

ويعود الميلاد المعرفي–الفعلي– لمفهوم مجتمع المعرفة إلى أواخر التسعينات من القرن الماضي، خاصة بعد أن بذلت اليونسكو جهدا فائقا بالتعريف به ونشره، فقد كانت مختلف المقاربات النظرية وخاصة الماركسية تؤكد أن تطور المجتمع رهن حسن استغلال الإمكانات المادية والثروات الطبيعية، وتحقيق حالة من الإشباع الجماعي،ومقاومة الفقر والمرض، إلا أنه مع مرور السنوات وتكرار إخفاق التجارب ثبت محدودية هذه الرؤية.

ولعل هذا ما يفسر الانتباه منذ أواسط السبعينات من القرن الماضي إلى أن تطور المجتمعات ليس نتاج المعطيات الاقتصادية والمادية وحدها، بل ثمة معطيات أخرى من الضروري توفرها لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات ولذلك تم التركيز خاصة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية على ما يسمى بالرأس المال غير الملموس أو غير الواقعي، أي الاستثمار العقلاني في قطاعات التربية والتعليم،والصحة والإعلام،والمعلوماتية،إلا أنه منذ

منتصف الثمانينات أثبتت التجارب أهمية الموارد البشرية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي، الأمر الذي يفسر حرص المجتمعات الاروبية على التلازم بين التحكم في المعلومات وحسن إعداد الرأس مال البشري.

فمجتمع المعرفة إذن حالة من الامتياز الفكري والمعرفي والتقني، ومن التقدم العلمي والبشري، الأمر الذي شجع بعض المختصين على وصفه ب– الثورة المتعددة المعاني والاتجاهات–.

وقد بات واضحا اليوم أننا إزاء شكل جديد من التطور المجتمعي، يعتمد في نمط سيطرته ونفوذه على المعرفة عموما والعلمية منها على وجه الخصوص، مثلما يعتمد على كفاءة وإنتاج المعلومات واستخدامها في جميع مناشط الحياة ومجالاتها، حيث تتعاظم مكانة صناعة المعلومات وأهميتها بوصفها الركيزة الأساسية في بناء الاقتصاد الحديث، وتعزز قوة الأنشطة المعرفية لتتبوأ أكثر المفاصل حساسية وتأثيرا في منظومة الإنتاج الاجتماعي، وغالبا ما يطلق على هذا التحول خطأ(عصر ثورة المعلومات) ذلك لأن المعلومات لا تشكل إلا جزءا من الثورة المعرفية التي تقوم على العلم والتقدم التكنولوجي في مجالات البيولوجيا، وميادين الاتصالات، والمعلوماتية، وعلى التفاعل المستمر بين هذه الحقول المعرفية.

وإذا كان المجتمع الصناعي قد اعتمد على البخار والفحم، والميكانيك ثم على النفط والكهرباء، والطاقة النووية ،مثلما يعتمد على الرأسمال الذي يستعين بقوة **الدولة** لتامين المواد الخام وفتح الأسواق فان مجتمع المعرفة يعتمد أساسا على العقل البشري واكتشافه في الالكترونيات الدقيقة، والهندسة والحيوية، والذكاء الصناعي، والاتصالات، والكمبيوتر، علاوة على تمكين المعارف والمعلومات، واختزانها مع إمكان استرادها وتوصيلها بسرعة الضوء في أي بقعة في العالم (عبد السلام جامل، وابراهي ويح، 2006، ص5).

**6. أبعاد مجتمع المعرفة:**

- **البعد الاقتصادي:**

فالمجتمع ينتج المعلومة ويستعملها في الاقتصاد وهو المجتمع الذي ينافس ويفرض نفسه.

– **البعد التكنولوجي:** هذا البعد يعني انتشار تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في مختلف مجالات الحياة.

– **البعد الاجتماعي:** يعني مجتمع المعرفة سيادة درجة معينة من الثقافة المعلوماتية والوعي بتكنولوجيا المعلومات.

– **البعد الثقافي:** يعني مجتمع المعرفة إعطاء الأهمية للمعلومة والمعرفة والاهتمام بالقدرات الإبداعية للأشخاص.

– **البعد السياسي:** يعني مجتمع المعرفة إشراك الجماهير في اتخاذ القرارات بطريقة عقلانية مبنية على استخدام المعلومة (سعد ثويني الحربي،و بن حمد بن إبراهيم العباد، 2019، ص99).

**7- شروط بناء المعرفة:**

لقد ذكر **ياسر الصاوي** المحاور الرئيسية لبناء مجتمع المعرفة وفقا للآتي:

– **الاستعداد الرقمي** :والذي يعني إيصال خدمات الاتصالات لجميع الأطراف في جميع أنحاء النظام المؤسسي.

– **الإدارة الالكترونية:** والتي تهدف للعمل على تقديم الخدمات لجميع العاملين في مكان وجودهم، بالسرعة والكفاءة المطلوبة.

– **الأعمال الالكترونية:** التي تهدف إلى بناء مجتمع معرفي لا ورقي، والعمل في هذا المحور يتم على عدة مراحل تشمل البنية الأساسية ثم البيئة التشريعية ثم البيئة التنظيمية لتطبيقات الإعمال الالكترونية وأخيرا العمل على التوعية بأهمية هذه الأعمال داخل النظام المؤسسي.

– **التعليم الالكتروني:** لرفع القدرات التنافسية لقوة العمل المؤسسية، باستخدام النظم الالكترونية التفاعلية الحديثة عبر شبكات المعلومات.

–**تنمية صناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات** بهدف تعميم خدما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمؤسسة،وجذب الشركات العالمية لتوطين المعرفة والتكنولوجيا (الصاوي،2007،ص–ص65–66).

كما يمكن تصنيف الشروط الأساسية لتأسيس مجتمع المعرفة إلى أربعة (04) أصناف:

### 1.7 الشروط الفكرية والفلسفية:

– رد الاعتبار للمعرفة التي أصبحت لا تقدر حق تقديرها، فهذا الدور الهام والضروري يقوم به المفكرون والخبراء، خاصة في مجال الفكر والفلسفة وعلوم الدين والتاريخ وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد. ورد الاعتبار للمعرفة يستلزم إعادة ترتيب هرم المسؤوليات بحسب مستوى الأشخاص العلمي والتقني والثقافي وعدم إسناد إدارة شؤون الناس وتسيير مصالحهم لمن ليست له الكفاءة.

– إشراك المفكرين والخبراء في جميع مراحل العمل فدورهم لايقتصر على تقديم خدمة مقابل مرتب، بل هو دور صاحب رؤية وخبرة ومشارك فعلي يكون لكلمته وزن، ذلك لأنه لايكتب لأي خطة تنموية النجاح في غياب الوعي بالوضع الذاتي وبالعالم المحيط وفي غياب أهداف واضحة، وتصورات تشارك في صنعها، من جهة، المعتقدات والقيم والنظرة للحياة والتطلعات ومن جهة أخرى المعرفة المبنية على العلم والتجربة.

– جعل الإنسان هو نقطة الانطلاق لأي خطة تنموية، في مرحلة سابقة ارتكزت السياسة الاقتصادية في بعض الأقطار على الآلة واستوردت بمفاتحها وأهملت الإنسان ففشلت الخطة، مع اندلاع الثورة المعلوماتية في العالم، أصبح دور الإنسان أكثر أهمية من ذي قبل، وتبين انه من الضروري توفير المهارة اللازمة لكل فرد للاستفادة الكاملة من مجتمع المعلومات ونشر المعرفة من خلال استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم والتدريب.

– وهذه الرؤية التي تعتمد على الإنسان تقضي أن يكون الإنسان يشعر بأنه عنصر فعال في المجتمع وأنه مواطن كامل الحقوق وأن يكون دور الدولة تشجيع ودعم روح المبادرة والعمل المبدع ورزح التحدي حتى يشعر الإنسان بأنه هو صانع مصيره.

– النظرة إلى مضامين البرامج التعليمية والثقافية ونعيتها ونجاعتها، فرغم ما بلغته العديد من البلدان العربية من نسبة التمدرس، إلا أن نظامها التعليمي بقي نظاما متخلفا إلى حد كبير ولا يلبي مجمل حاجيات المجتمع، فمازالت البلدان العربية تستورد الكفاءات والأجهزة في مجالات عديدة، خاصة التقنية منها، رغم أنها كونت أجيالا من الطلبة والخبراء في تلك المجالات.

– ضرورة الربط بين الأطوار التعليمية والتكوينية وبين المؤسسات الاقتصادية وتحديد برامج للبحث العلمي تعكس حقيقة حاجيات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية وتنسجم مع مختلف البرامج التنوية في تصور شامل للتنمية.

### 2.7 الشروط الاقتصادية:

بالرغم مما تزخر به كثير من البلدان من موارد طبيعية، إلا إنها لاتمنح للتربية وللبحث العلمي الحصة التي يستحقها هذا القطاع للخروج من دوامة التخلف. فهناك أرقام تشير إلى أن بعض البلدان منها العربية لاتزال بعيدة عن مجتمع المعرفة. فقلة الإنفاق العربي على البحث العلمي، تؤدي حتما إلى ضعف مستوى التعليم وتكريس التبعية. وللمقارنة، فإن جميع الإحصائيات تشير إلى ماتنفقه الدول العربية على التسليح وتتصدر الدول العربية قائمة زبائن مصانع السلاح في العالم.

وبالإضافة إلى قلة حجم الميزانية المخصصة للتعليم والبحث، كثيرا مايتم توزيعها واستعمالها بطريقة سيئة وغير منطقية.

### 3.7 الشروط التنظيمية:

بالموازاة مع القطاع الرسمي الذي تسيره الدولة من حيث وضع البرامج والتأطير والميزانية، قد فتحت معظم البلدان العربية أبواب التربية والتعليم أمام القطاع الخاص، خاصة في الأطوار ماقبل الجامعة، واستقطب القطاع الخاص شريحة معينة، قليلة من حيث العدد لكنها تخطة بنفوذ أوسع ووسائل أوفر، ومايميز برامج القطاع الخاص هو أنها تختلف بصفة متفاوتة عن برامج التعليم الرسمي، خاصة في مواد تعتبر مكونة للشخصية الوطنية وفي مقدمتها اللغة العربية.

ورغم بعض الجهود المبذولة هنا وهناك في هذا المجال، يبقى القطاع الرسمي يعاني من مشاكل تنظيمية مختلفة، تغطية مساحية غير كافية، بناءات مدرسية وجامعية تصميمها غير مطابق في كثير من الأحوال للمعايير المعترف بها دوليا، تنقصها مرافق وتجهيزات ضرورية وصيانة.كما أن مبدأ الشورى لازال هدفا بعيدا في مجال السياسة التربوية، فلا النقابات المهنية ولا التنظيمات الطلابية، ولا جمعيات أولياء التلاميذ تقوم بالدور، الذي تقوم به مماثلاتها في البلدان المتقدمة.

### 4.7 الشروط السياسية:

توفير فرص متساوية لجميع المواطنين، فالتعليم حق شرعي، ودستوري، لا يقل أهمية عن الحق في الصحة أو السكن، ولا يحق أن تغلق أبواب المؤسسات التعليمية أمام أي مواطن.

– اهتمام الدولة بمصير من تخرج من مؤسساتها التعليمية. فاليوم، يصطدم التلاميذ والطلبة بمشكلتين أساسيتين، هما: التسرب المدرسي من جهة وعدم توفير مناصب شغل بعد التخرج من جهة أخرى، فبالنسبة للتسرب المدرسي كثير من التلاميذ الذين لا يسمح لهم مستواهم مواصلة دراستهم لا يجدون مكانا في مؤسسات التكوين المهني بسبب عجزها عن امتصاص الطلب، فضلا عن أن بعضهم يجدون فجأة أنفسهم في الشارع لان سنهم دون السن القانوني للالتحاق بمؤسسات التكوين المهني.

أما المتخرجون من المؤسسات الجامعية فالكثير منهم لا يجدون منصب شغل مناسب لتكوينهم وشهادتهم أو على الأقل لمستواهم التعليمي، ولا توجد هيئة عمومية فعالة تتكفل بتسجيل طلبات التشغيل ومحاولة توجيه المترشحين، إلى سوق الشغل، فيدخل الشاب صاحب شهادة عليا في دوامة الفشل في البحث عن شغل وتبقى أبواب المؤسسات العمومية والخاصة موصدة أمامه.

فسبب غياب هذين الشرطين أو التقصير فيهما وبسبب انسداد الطريق أمام الشباب، برزت ذهنية سلبية خطيرة لدى الشباب وغيرهم مفادها أنه لافائدة من الدراسة ولا من الشهادة ولا من إجهاد النفس في كسب معلومات لاتسمن ولاتغني من جوع ولا تضمن العيش الكريم، وأصبح الأفضل في نظر هؤلاء الشباب أن يبحثوا عن احد الأقارب أو المعارف من ذوي النفوذ أو أن يلجؤوا إلى طرق يرفضها الشرع والضمير، وتفاقم الآفات الاجتماعية في وسط الشباب لدليل على ذلك، وهذه المظاهر الخطيرة تبطل بالتأكيد مفعول برامج نشر المعرفة مهما كانت جودتها.

– ضرورة تحقيق ما يطلق عليه اليوم مصطلح الحكم الراشد، وهذا يعني الحكم المتسم بالكفاءة والعدل والشفافية وحسن تسيير المال العام، فالفساد السياسي والمالي يجهض كل المشاريع التنموية.

– تكريس مبدأ الشورى بإشراك جميع المعنيين بقطاع التعليم لتحديد سياسة التعليم والتربية والتكوين والثقافة بل بإشراك الرأي العام لأن استكمال السيادة لا يتم إلا بالتوازن بين سلطة الدولة وقوة الرأي العام، كما أن إدخال إصلاحات كلما اقتضى الأمر ذلك أمر ضروري لأن العالم يتحرك فالأوضاع تتغير، وقد عرفت مثلا البلدان العربية كثيرا من إجراءات سميت إصلاحات ولم تنجح لأنها أقصت أطرافا هامة في المعادلة ولم تشرك الرأي العام فيها.

**8. بعض الوسائل الضرورية لبناء مجتمع معرفة:**

هذه الوسائل مرتبطة بطبيعة الحال بما يملكه البلد من موارد بشرية ومادية. يتقدم العامل اليوم بسرعة لم يعرفها من قبل وهذا العالم لا ينتظر الغافل وبالتالي لابد من الالتحاق بالركب وهذا يتطلب بذل المزيد من الجهد وجمع ماهو ممكن من وسائل في ثلاث مجالات أساسية: التعليم والتكوين، الإعلام، والثقافة.

– **النظام التعليمي و التكويني:**

يمثل نظام التعليم والتربية أحد شروط الانتقال إلى" مجتمع المعرفة "إلا أن هذا النظام التربوي الناجع لا بد أن يَنبثقَ من رؤية واضحة لما يتطلع إليه الفرد والمجتمع وما يمليه الوضع المحلي والعالمي.

–احد أكبر التحديات التي يواجهها العالم العربي هي ضرورة القضاء على الأمية وعلى التسرب المدرسي بطرق جدية و فعالة تسمح بإشراك الموارد البشرية الضائعة والمهمشة، ومن الوسائل الجديرة بتحقيق الهدف:

–السهر على احترام إجبارية التعليم، لاسيما بالنسبة للبنات (نسبة لايستهان بها من الإناث لا يلتحقن بالمدرسة لأسباب اقتصادية أو أمنية).

– تقويم مستمر لبرامج مختلف أطوار التعليم وإدخال إصلاحات جذرية – متواصلة مادامت نسبة التسرب المدرسي عالية ونسبة المتحصلين على شهادة الباكلوريا ضعيفة وهذا ما قد يوفر ظروف أفضل قبل دخول ميدان الشغل لتوظيف المهارات المكتسبة وتفعيلها.

– تحسين وضع سلك التعليم والتكفل بمشاكله (الاجتماعية والمهنية، وإعادة الاعتبار للمهنة).

– تحسين وضع التلاميذ والطلبة (منح ودعم مادي للمحتاجين وبناءات– مدرسية وجامعية مطابقة للمعايير الدولية).

– فتح قنوات للترقية المهنية والعلمية فلا يعقل أن يمنع الإنسان من –تحسين مستواه المعرفي (منشورات المجلس العربي، 2008، ص–ص97– 98).

– وضع حد لبعض السلوكات السلبية للإدارة وتغيير أساليبها القهرية وجعلها– في خدمة المدرسين والمتمدرسين لا العكس وتكريس طرق الحوار بين الأطراف.

– دعم قطاع التكوين المهني من حيث الكم و النوعية بما يجعله قادرا على تلبية الطلب.

– عناية خاصة بالتعليم العالي ما دامت الجامعات العربية ذات مستوى ضعيف.

– تشجيع البحث العلمي وربط مشاريع البحث العلمي ببرامج التنمية وبقطاع الصناعة والإنتاج، مع تقويم نزيه وموضوعي لطابع البحوث وجعل جسور بين التعليم العالي ومختلف القطاعات الاقتصادية ورفع النسبة المخصصة للبحث العلمي إلى 1% من الدخل القومي على الأقل وهي النسبة الفاصلة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة.

– السعي إلى الحد من ظاهرة هجرة الأدمغة بوضع حد للعراقيل البيروقراطية أمام الجامعيين ومضايقاتهم أو إهمالهم، نتيجة هذه العراقيل ونتيجة كذلك الأوضاع السياسية والأمنية لبعض المناطق العربية، تفاقمت هجرة الأدمغة العربية فأصبحت هذه الظاهرة تشكل تحديا حقيقيا أمام الدول العربية. فالدماغ العربي لا يقل مهارة عن دماغ غيره وللتأكد من ذلك يمكن تسجيل الأسماء العربية المشاركة في أبحاث علمية عالية المستوى منشورة في أشهر المجلات العالمية. فالدماغ العربي الراغب في البحث يحتاج أولا إلى التخلص من عراقيل محيطه الإداري المثبط للعزائم والجهود.

–استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم: هناك طرق جديدة ناجعة تستخدم في التعليم بهدف تحسين مناهج التدريس وإعداد موارد بشرية تتميز بمهارة عالية.وقد ساهمت في ظهورها التطورات التكنولوجية بشكل عام وتطور وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال بصفة خاصة. وإذا كان الحصول على المعلومات شرطا لكسب المعرفة، فإنه لا

يكفي لأن المعلومات لا تنفع إلا إذا وظفت لتحقيق مشروع (المجلس الأعلى للغة العربية، 2008، ص-ص98- 99).

-توفير إمكانية التعليم عن بعد: وهذه الطرق الجديدة للتعلم تتيح للدارس إمكانية الاستفادة من فرص التعليم بنفس القدر دون التقيد بالزمان والمكان، وهكذا تصبح المدرسة هي التي تنتقل إلى المتعلم عوض أن يذهب إليها كما هو الشأن في التعليم التقليدي.

وبانتشار الحواسيب وشبكات الإنترنت، أصبحت التطبيقات المعلوماتية، خاصة تلك القائمة على التفاعل، من أهم وسائل التعليم عن بعد، وأكثرها فعالية، وقد أكدت التجارب التي تمت دوليا في هذا المجال أن التعلم عن بعد يعتبر من أهم محاور الاستثمار في تنمية الموارد البشرية ومواكبة التقدم التكنولوجي الذي يشهده هذا العصر، إلا أن تكلفة التعليم عن بعد، وخاصة التفاعلي منه، مرتفعة إلى درجة يمكن أن تكون مانعة للانتشار.

-تكوين وتدريب المؤسسات والإدارة :تشمل تنمية الموارد البشرية أو المؤسسات والإدارة حتى تستطيع المؤسسات توظيف ما اكتسبه الأشخاص الذين تلقوا تدريبا عالي المستوى ويتحول نظام الإدارة وهياكلها تدريجيا حتى يتلاءم مع التقنيات الحديثة.

- **الوسائل الثقافية:**

لدعم الكتب والمجلات ذات المستوى العالي يمكن:

- إنشاء مسابقات ووسائل تحفيزية لأحسن الأعمال باللغة العربية في كل المجالات على المستوى القطري والجهوي والعربي.

- فتح قنوات تلفزيونية فضائية تبث برامج متخصصة وذات جودة علمية عالية، كثرت الفضائيات العربية، لكن دورها محدود ولا تخص إلا القليل لنشر المعرفة بالمقارنة مع برامج التسلية، ولا توجد قنوات خاصة بميادين علمية مثل ما هو الحال في الأقطار المتقدمة التي لها قنوات للصحة والطب وأخرى للطبيعة والزراعة وأخرى للعلوم وأخرى للعلوم الثقافية وأخر للتربية( المجلس الأعلى للغة العربية ،2008، ص-ص98- 100)

وأيضا في سياق بناء مجتمع المعرفة، يؤكد تقرير التنمية الإنسانية العربية على مجموعة من الأسس لابد من توازنها لقيام مجتمع المعرفة ونوجزها في الآتي:

-**إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم وضمانها بالحكم الصالح:** وهذه الحريات هي المفاتيح الضامنة لجميع صنوف الحرية، وهي العتبات المؤدية إلى سبل إنتاج وتوليد

المعرفة، والمفتاح لأبواب الإبداع والابتكار، ولحيوية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والتعبير الفني والأدبي.

-**النشر الكامل للتعليم راقي النوعية:** مع إبداء عناية خاصة لطرفي المتصل التعليمي، وللتعليم المستمر مدى الحياة، وهذا الأساس يعني إعطاء أولوية التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وتعميم التعليم الأساسي للجميع مع إطالة أمده لعشرة صفوف على الأقل، واستحداث نسق مؤسس لتعليم الكبار تعليم مستمر مدى الحياة، وترقية جودة النوعية في جميع مراحل التعليم وإعطاء اهتمام خاص بالنهوض بالتعليم العالي.

-**توطين العلم وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير التكنولوجي في جميع النشاطات المجتمعية:** من خلال تشجيع البحث الأساسي، وإقامة نسق للابتكار والإسراع في تقنية المعلومات والاتصالات.

-**التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البيئة الاجتماعية والاقتصادية:**

من خلال التوجه نحو تطوير الموارد القابلة للتجدد،اعتماد على القدرات التكنولوجية، والمعرفية الذاتية وتنويع البيئة الاقتصادية والأسواق،كما يتطلب تطوير وجود أقوى في الاقتصاد الجديد، تعزيز نسق حوافز مجتمعي تعليمي في شأن اكتساب المعرفة وتوظيفها في بناء التنمية الإنسانية بدلا من الوضع الراهن الذي يتمحور فيه القيم حول الامتلاك المادي، الخطوة لدى مصدري القوة، المال والسلطة.

- **تأسيس نموذج معرفي عام، أصيل منفتح مستنير:**

هذه الأسس الخمسة تضمن إصلاح **السياق** المجتمعي لاكتساب المعرفة، وتقوية منظومة اكتساب المعرفة ذاتها، وصولا لإقامة مجتمع المعرفة بالوطن العربي (عبد السلام جامل، وابراهي ويح، 2006، ص11).

**9. خاتمة:**

من خلال ماسبق يتبين أن المعرفة تلعب دورا فعالا في تنمية المجتمعات ورقيها من خلال نقلها وتبادلها وغرسها للأجيال القادمة لأنها أساس تقدم المجتمعات الحضارية في مختلف المجالات، كما أن فمجتمع المعرفة أصبح ضرورة حتمية وهو لاقتصر على التعليم

والتكنولوجيا فقط بل تعدى ذلك ليشمل عدة أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية وتنموية وغيرها. وعليه يجب العمل على الأخذ والتعامل مع معطيات العصر وانجازاته العلمية والتكنولوجية وهنا يتطلب إنتاج ثروة بشرية على مستوى عال من المعرفة ،خاصة انه من بين سمات مجتمع المعرفة هو حب العلم والمعرفة وأيضا حب العمل والإبداع والمشاركة المعرفية، إضافة إلى ضرورة التعريف بالمفاهيم الصحيحة للآليات المستحدثة والوسائل الفعالة لتأسيس مجتمع معرفة على أسس علمية وقيم سليمة، من خلال نشر الثقافة العلمية الجادة، والوعي بطبيعة العلاقة التبادلية بين العلم والتقنية، وبالتالي ضرورة تطوير نظام تعليمي جيد ومناهج وغرس قيم العلم لدى المتعلمين وتحفيز البحث العلمي في جميع مجالات المعرفة.

**5. قائمة المراجع:**

**المؤلفات:**

**1–** بدران، إبراهيم، التعليم العالي والبحث والتطوير والإبداع في مجتمع المعرفة،( عمان: د.د.ن،2014)؛

**2–** الصاوي، ياسر، إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، ط1، (القاهرة: دار السحاب للنشر والتوزيع،2007)؛

**3–** منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الطريق إلى مجتمع المعرفة وأهمية نشرها بالعربية،(الجزائر: وزارة الثقافة، ،2008)؛

**المقالات:**

**4–** زيد الخير حورية، و محمد رياحي رشيدة، الفلسفة وحلم إقامة مجتمع المعرفة العربي، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، العدد19، جانفي 2018؛

**5–** سعد ثويني الحربي، عليا، وبن حمد بن إبراهيم العباد،عبد الله، توجهات الفلسفة التربوية لمجتمع المعرفة ومعوقات تطبيقها في المدارس الثانوية للبنات من وجهة نظر المعلمات في مدينة الرياض–، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، العدد الحادي عشر، الجزء الثاني،2019؛

**6–** المسعودي، وليد، مجتمع المعرفة ضمن ثنائية الإبداع والخطر،مجلة رؤى تربوية، العدد46–74، دس؛

**الأطروحات:**

**7–** كحلات، سمراء، تمكين المعرفة في المنظمة الجزائرية–دراسة ميدانية بمكتبات جامعة باتنة–، قسم علم المكتبات ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة،الجزائر ،2009؛

– زلماط، مريم، دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إدارة المعرفة داخل المؤسسة الجزائرية– دراسة حالة بسونطراك فرع STH–، إشراف بندي عبد الله عبد السلام، مذكرة مكملة لنيل متطلبات الماجستير تخصص تسيير الموارد البشرية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة ابو بكر بلقايد، الجزائر ،2010؛

**المداخلات:**

– جامل عبد السلام، عبد الرحمان ، ابراهي ويح، محمد عبد الرزاق، التعليم الالكتروني كآلية لتحقيق مجتمع المعرفة –دراسة تحليلية–، بحث مقدم إلى المؤتمر والمعرض الدولي الأول لمركز التعليم الالكتروني –التعلم الالكتروني حقبة جديدة في التعلم والثقافة–، مركز التعليم الالكتروني،17–19/04/ 2006؛

– صوزفي عثمان، عبد الرحمان، ومحمود عرفان،محمود، تحديا الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الأول حول: مجتمع المعرفة: التحديات الاجتماعية والثقافية اللغوية في العالم العربي ...حاضرا ومستقبلا، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية،جامعة السلطان قابوس،2–4 ديسمبر 2007؛